

مَدَحُ السَّعْيِ
وَذَمُّ الْبَطَالَةِ

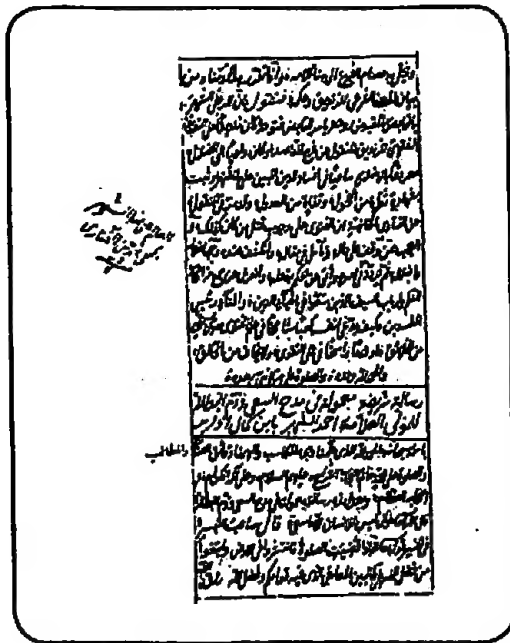
تَالَيْتُ الْبِلَامَةَ
ابْنُ كَمَالٍ بِأَشْيَا

تُطْبِعُ مَمَّقَةً عَلَى خُصْرِ نَسْجِ فُطَيْتِهِ

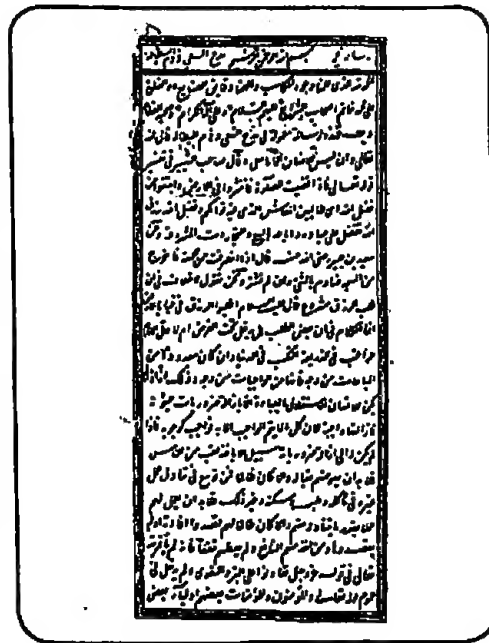
تَجَفُّيْقَ وَتَقَلِّقَ

محمد بن اسمٰعیل بن حمزہ

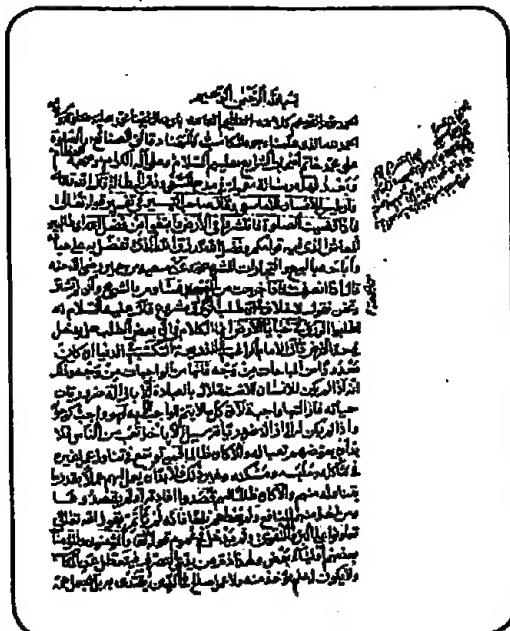
كَلَامُ الْبَنَاتِ



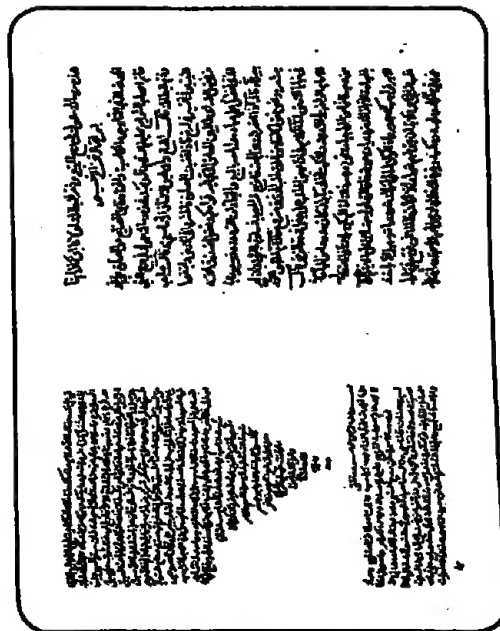
مکتبه بغدادی وهبی (ب)



مکتبه آيا صوفيا (ص)



مکتبه لاله لی (ل)



مکتبه عاطف افندی (ع) (ط)

بسم الله الرحمن الرحيم مقدمته التحفّيق

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على عبده ورسوله سيّدنا محمّد المبعوث رحمةً للعالمين، وعلى آله الطيّبين الطاهرين، وصحبه الغرّ الميامين، ومن سار على نهجه واهتدى بهديّه إلى يوم الدين.

يحثّ الإسلام على النشاط والهمة، والحرص على جميع ما ينفع الإنسان في دينه ودنياه وآخرته، ويحذّر من الكسل والتراخي والغفلة، والقعود عن السعي في مصالح الدارين، فقال عزّ وجل: ﴿سَابِقُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [الحديد: ٢١]، وقال تعالى: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾، وقال سبحانه: ﴿فَاسْتَبِقُوا الْحَيَاتِ﴾ [البقرة: ١٤٨]، وقال أيضاً: ﴿وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَفِسُونَ﴾ [المطففين: ٢٦].

وقال ﷺ: «أحرص على ما ينفعك، واستعن بالله ولا تعجز»^(١)، وكان من دعائه ﷺ: «اللهم إني أسألك الثبات في الأمر، والعزيمة على الرشد»^(٢)، وكان يعلم أصحابه أن: «الله تعالى يحبّ معالي الأمور، ويكره سفساقها»^(٣).

(١) أخرجه مسلم (٢٦٦٤).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنّف» (٢٩٣٥٨)، وأحمد في «المسند» (١٧١١٤)، والنسائي في «السنن» (١٣٠٤) وغيرهم بطرق يقوّي بعضها بعضاً.

(٣) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢٩٤٠) وابن عدي في «الكامل» (٣: ٤١٥) بسند =

وَيَذُمُّ اللهُ تَعَالَى الْكَسَلَ وَالتَّبَاطُؤَ، وَيَجْعَلُهُمَا مِنْ صِفَاتِ الْمُنَافِقِينَ، فيقول عز وجل: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٤٢]، ويقول عنهم أيضًا: ﴿وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَى وَلَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَذِبُونَ﴾ [التوبة: ٥٤]، وكان من دعائه ﷺ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْعَجْزِ وَالْكَسَلِ...»^(١).

والأخذ بالأسباب من شيم المرسلين والمُهتدين، فها هو نوح عليه السلام أمره ربّه تبارك وتعالى بإعداد سفينة عملاقة لحمل الأحياء من كل زوجين اثنين ومن آمن من البشر، ولو شاء الله أن ينجيّه لنجاه، ولكنه أرشده إلى الأخذ بالأسباب؛ وها هو موسى عليه السلام أمره ربّ العزة أن يضرب البحر بعصاه، وهل تشقّ العصا البحر؟ ولكنها الأسباب، وكذا ضربه الحجر بالعصا لتنفجر منه اثنتا عشرة عينًا؛ وها هي مريم عليها السلام أمرها ذو الجلال تبارك وتعالى - وهي في المخاض - بهزّ جذع النخلة لتسقط عليها رطبًا جنيًا، ومعلوم أن المرأة أضعف ما تكون قوة في تلك الحال، وأن لو هزّ جذع النخلة عشرة رجال ما طمِعوا ببئيل ثمرة واحدة! ولو شاء الباري لأخنى الجذع من غير هزّه، ولكنها الأسباب؛ وها هو ذا نبينا محمد ﷺ جاهد الكُفَّار والمُشركين، وحفر الخندق حول المدينة، ومشى في الأسواق لتحصيل الأرزاق؛ وكان الصحابة رضي الله عنهم يتجرون ويعملون في تخیلهم، والقُدوة بهم.

فلا بد إذا من الأمرين: الأخذ بالأسباب، ثم تفويض الأمر إلى الله سبحانه مسبب

= ضعيف، وله شواهد تقويه.

(١) أخرجه البخاري (٢٨٢٣)، ومسلم (٢٧٠٦).

الأسباب؛ وانفراد واحدٍ منهما عن الآخر خطأ، إذ الأخذ بالأسباب دون التفويض يُناقض الإيمان، والتفويض وحده دون الأخذ بالأسباب تعطيل لقانون الله تعالى، وعدم امتثالٍ لأمره بالسعي والعمل!!

وقد نقل شيخ الإسلام ابن تيمية عن بعض السلف قوله: «الإلتفات إلى الأسباب شركٌ في التوحيد، ومحو الأسباب أن تكون أسباباً نقصٌ في العقل، والإعراض عن الأسباب بالكُلِّية قدحٌ في الشرع، وإنما التوكل المأمور به ما يجتمع فيه مقتضى التوحيد والعقل والشرع»^(١).

كما أن العاقل لا يرضى لنفسه أن يكون كلاً على غيره، أو أن يكون إمعة يستجدي الرزق من فلان أو علان، وهو يقرأ ويسمع قول الله تعالى: ﴿فَاتَشَوُّا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ﴾ [الملك: ١٥]، وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ١٠]، وقوله تعالى: ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا بِسَيْرِ اللَّهِ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥]، وقول المصطفى عليه الصلاة والسلام: «ما أكل أحدٌ طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده»^(٢)، فليس طلبُ المعيشة بالتمني ولكن بالعمل، وعجزُ المرء وكسَلُهُ سببُ البلاء والتخلف والتأخر؛ والإنسان إذا ركن إلى الراحة والدعة والخمول هان على نفسه وعلى الآخرين، وإن السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة، ولكن يرزق الله الناس بعضهم من بعض^(٣).

(١) «التحفة العراقية في الأعمال القلبية» (ص ٥٢).

(٢) أخرجه البخاري (٢٠٧٢).

(٣) راجع: «شرح مسلم» للنووي (٣/ ٩١)، و«فتح الباري» لابن حجر (١١/ ٣٠٥)، و«الفتاوى الكبرى» لابن تيمية (١/ ١٠٩).

وهذه رسالة للعلامة ابن كمال باشا يوضح في عجالة وجيزة لطيفة فضيلة السعي، وأنه ممدوح مبروك، والبطالة مذمومة ممقوتة؛ ويرى أن نفسي البطالة وانتشار الكسل يؤديان إلى شلل الحياة، ويدفع بالمجتمع إلى التخلف الحضاري، ويضيف: «مَنْ تَعَطَّلَ وَتَبَطَّلَ فَقَدْ انْسَلَخَ مِنَ الْإِنْسَانِيَّةِ، بَلْ مِنَ الْحَيَوَانِيَّةِ، وَصَارَ مِنْ جِنْسِ الْمَوْتَى»، مُقَرَّرًا بذلك ضرورة التحمس للعمل، وتحميل الإنسان مسؤولياته الكاملة برغبة وجدية وتقان؛ وقد استقى معظم مادتها من مباحث الصناعات والمكاسب لكتاب «الذريعة إلى مكارم الشريعة» للراغب الأصفهاني رحمه الله.

ثم أتبعها بكلمات في ذم بعض المسالك الصوفية التي تركز إلى الدعة والبطالة، متعقبًا فتوى بعض الفقهاء أن من الإشرak قول القائل: «الرَّزُقُ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَكِنَّ الْحَرَكَةَ مِنَ الْعَبْدِ مَطْلُوبَةٌ»، محررًا مفهوم التوكل الوارد في نصوص الشريعة، مبيِّنًا أن حقيقته: «إسقاط الأسباب عن حيز الاعتداد بها والاعتماد عليها، والإستظهار بأدخار الدخائر؛ لا إسقاطها عن حيز الإمداد على الوجه المعتاد».

وختم الرسالة بالكلام على مشروعية إهداء الثواب وحصول الانتفاع بعمل الغير، صلاة كان أو صيامًا، أو حَجًّا، أو صدقة، أو قراءة، أو غير ذلك.. موردًا طائفة من النصوص الدالة على صحته، مصححًا ما قد يتبادر إلى الفهم من معنى قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩]، على وجه يتخلل به الإشكال، ويضمحل به القيل والقال.

والرسالة ثابتة النسبة إلى ابن كمال باشا، نسبها إليه حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٨٧٢)؛ والباباني في «هدية العارفين» (١/ ١٤٢)، وكذا

في «إيضاح المكنون» (٣/٣١٨)، وجميل بك في «عقود الجواهر» (١/٢٣٣)،
وبروكليمان في «تاريخ الأدب» برقم (٩٥)، وذكرها الدكتور محمود فجال ضمن
جريدة مصنّفاته برقم (١٠٣)^(١).

ونُسَخُ الرسالة الخطيّة المنسوبة إليه شائعة مُتَوَزَّعة في عدد من مكتبات
المخطوطات التركية وغيرها.

وقد اعتمدتُ في تحقيقها على خمس نسخ خطيّة هي: الأولى: نسخة مكتبة
«عاطف أفندي» ورمزت لها بـ (ع)، والثانية: نسخة ثانية من مكتبة «عاطف أفندي»
أيضاً ورمزت لها بـ (ط)، والثالثة: نسخة مكتبة «بغدادى وهبي» ورمزت لها بـ (ب)،
والرابعة: نسخة مكتبة «أياصوفيا» ورمزت لها بـ (ص)، والخامسة: نسخة مكتبة «لا
له لي» ورمزت لها بـ (ل).

والحمد لله ربّ العالمين

المحقق

(١) انظر: «ابن كمال باشا: حياته ومؤلفاته» لمحمود فجال، مقال بمجلة (عالم الكتب)، المجلد (١٠)

العدد (٣)، محرم: ١٤١٠ هـ.

بسم الله الرحمن الرحيم^(١)

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَلَّمَنَا وَجُوهَ الْمَكَاسِبِ، وَالْهَمَّنَا دَائِقَ الصَّنَائِعِ^(٢)؛ وَالصَّلَاةُ عَلَى
مُحَمَّدٍ خَاتَمِ أَصْحَابِ الشَّرَائِعِ، عَلَيْهِمُ السَّلَامُ؛ وَعَلَى آلِهِ الْكَرَامِ، وَصَحْبِهِ الْعِظَامِ.
وَبَعْدُ، فَهَذِهِ رِسَالَةٌ مَعْمُولَةٌ فِي: «مَدْحِ السَّعْيِ وَذَمِّ الْبَطَالَةِ».
[مشروعية طلب الرزق]

قال الله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩].
وقال صاحبُ «التفسير»^(٣) في تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي
الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ١٠]: أي: طالِبِينَ الْمَعَاشِ الَّذِي فِيهِ قِوَامُكُمْ، وَفَضْلُ اللَّهِ
رِزْقُ اللَّهِ الَّذِي تَفَضَّلَ بِهِ عَلَى عِبَادِهِ^(٤)، وَأَبَاخَهُ بِالْبَيْعِ وَالتَّجَارَاتِ الْمَشْرُوعَةِ^(٥).

(١) (ب): «باسمه سبحانه».

(٢) زاد في (ب): «والمطالب».

(٣) «التفسير في التفسير» لعمر بن محمد النسفي (ت: ٥٣٧هـ)، مخطوط بجامعة الملك سعود:
(ق ٤٠٢ و). وللفادة: تحت هذا العنوان عدة كتب، أهمها: كتاب النسفي هذا، وتفسير القشيري:
عبد الكريم بن هوازن القشيري (ت: ٤٦٥هـ)، ويسمى: «التفسير الكبير». انظر: «كشف الظنون»
(١/ ٥١٩)، و«هدية العارفين» (١/ ٧٨٣).

(٤) (ص): «رِزْقُ اللَّهِ تَفَضَّلَ عَلَى عِبَادِهِ».

(٥) في هامش (ل): «وفي الحديث: «ابتغوا من فضل الله: ليس بطلب الدنيا، وإنما هو عيادة المرضى =

وعن سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِذَا انْصَرَفْتَ مِنَ الْجُمُعَةِ فَأَخْرِجْ^(١) مِنَ الْمَسْجِدِ، فساوِمٌ بِالشَّيْءِ وَإِنْ لَمْ تَشْتَرِهِ^(٢).

ونحن نقول: لا خلاف في أَنَّ طَلَبَ الرِّزْقِ مَشْرُوعٌ، قال عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «اطْلُبُوا الرِّزْقَ فِي خَبَايَا الْأَرْضِ»^(٣).....

= وحضور الجنّاة وزيارة أخ في الله» تفسير القاضي في سورة الجمعة». والحديث أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٢٣ / ٣٨٥) من حديث أنس مرفوعاً، وابن مردويه كما في «الدر المثور» (٨ / ١٦٥) من حديث ابن عباس موقوفاً؛ وفي إسناد أنس (أبو خلف الأعمى) خادم أنس: متروك. انظر «التقريب» لابن حجر (٨٠٨٣). والقاضي: هو البيضاوي. انظر «تفسيره» (٥ / ٢١٢).

(١) (ل): «فإذا خرجت».

(٢) أخرجه ابن المنذر كما في «الدر المثور» للسيوطي (٨ / ١٦٤). قلت: وهو دليل من رأى من الأصوليين أن «الأمر» قد يأتي للنّذْب، وانظر: «كشف الأسرار» لعبد العزيز البخاري (١ / ١٢٢)؛ وأخرج ابن أبي شيبة في «مصنّفه» (٥٥٦١) عن مجاهد وعطاء في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ قالوا: «إِنْ شَاءَ فَعَلْ، وَإِنْ شَاءَ لَمْ يَفْعَلْ»؛ كما أخرج (٥٥٦٠) عن الضحاك قوله: «هو إذن من الله، فإذا فرغ: فإن شاء خرج، وإن شاء قعد في المسجد»، وهذه الآثار يقوِّي بعضها بعضاً.

(٣) حديث صحيح. أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٤٣٨٤)، والطبراني في «الأوسط» (٨٩٥)، والبيهقي في «الشعب» (١١٧٨) وغيرهم؛ ومدار أسانيدهم على هشام بن عبد الله، وهو ضعيف. انظر: «المجروحين» لابن حبان (١١٥٨)، و«العلل المتناهية» لابن الجوزي (٩٩٢). وقال البيهقي: «إِنْ صَحَّ فَإِنَّمَا أَرَادَ بِهِ الْحَرْتَ وَإِثَارَةَ الْأَرْضِ لِلزَّرْع».

قلت: لكنه ورد من طريق آخر، فقد أخرجه أبو نُعَيْمٍ في «أخبار أصبهان» (٢ / ٢١٣) بسند صحيح من طريق محمد بن أحمد بن راشد، عن أبي السائب سَلَمَ بن جُنَادَةَ، عن أبي أسامة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، مرفوعاً.

والحديث أورده في «السلسلة الضعيفة» (٢٤٨٩)، وذكر أن في إسناد «محمد بن أحمد بن راشد» وقال: «لم أر من وثّقه»، وقبله لم يهتد إليه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣٢٩٣) قلت: بل وثّقه =

إِنَّمَا الْكَلَامُ^(١) فِي أَنْ بَعْضَ الطَّلَبِ هَلْ يَدْخُلُ فِي حَدِّ^(٢) الْفَرْضِ أَمْ لَا^(٣)
 قَالِ الْإِمَامُ الرَّاعِبُ^(٤) فِي «الذريعة»: التَّكْسِبُ فِي الدُّنْيَا وَإِنْ كَانَ مَعْدُودًا
 مِنَ الْمُبَاحَاتِ مِنْ وَجْهِ، فَإِنَّهُ^(٥) مِنَ الْوَاجِبَاتِ مِنْ وَجْهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا^(٦) لَمْ يَكُنْ
 لِلْإِنْسَانِ الْإِسْتِقْلَالُ بِالْعِبَادَةِ إِلَّا بِإِزَالَةِ ضَرُورَاتِ حَيَاتِهِ، فَلِإِزَالَتِهَا وَاجِبَةٌ، لِأَنَّ كُلَّ

= غاية التوثيق غير واحد من أهل العلم، قال أبو الشيخ: «كان محدثًا وأبوه محدث»، وقال الذهبي: «الإمام الحافظ المصنف»، وقال ابن عبد الهادي: «الحافظ الرَّحَال». انظر: «طبقات المحدثين بأصفهان» (٤٦٦)، و«السَّير» (٢٢٠)، و«طبقات علماء الحديث» (٧٦٧).

(١) (ب): «الخلاف».

(٢) (ص): «هل يدخل تحت».

(٣) «أم لا» من (ب) فقط.

وقد انتهى الأصوليون إلى أن صيغة الأمر تدل على طلب الفعل، لكن هذا على غير الدوام، فقد ترد لغيره كالتهديد والإنذار، والتسني والتهكم؛ كما أنها عندما تكون للطلب تتفاوت دلالتها بين الوجوب والندب والإرشاد؛ ويبان ذلك: أن صيغة (افعل) إذا وردت مطلقة خالية عن القرينة، فقد اختلفوا في دلالتها على الحكم الشرعي: فذهب جمهور الأصوليين إلى أنها تدل على الوجوب، فيجب امتثال الأمر دون انتظار القرائن التي تعين كونه للوجوب أو الندب أو غيرهما، لأنها هي الدلالة الأصلية، فصيغة الأمر عندهم: (حقيقة في الوجوب، مجاز فيما عداه)؛ وذهب المعتزلة وبعض الفقهاء إلى أنها تدل على الندب بحسب الأصل ما لم تقترن بما يدل على الوجوب؛ وذهب الغزالي إلى رأي ثالث يرى عدم تعيين الوجوب أو الندب حتى تدل القرائن على ترجيح أي منهما. انظر: «أصول السرخسي» (١٦/١)، و«الإحكام» للآمدي (١٤٤/٢)، و«المستصفى» للغزالي (ص ٢٠٦).

(٤) هو أبو القاسم الحسين بن محمد الأصفهاني، الملقب بالراغب، بُغوي وفقيه، توفي سنة (٥٠٢هـ). ترجمته في: «السَّير» للذهبي (١٨/١٢٠)، و«بغية الرعاة» للسيوطي (٢/٢٩٧).

(٥) جميع النسخ: «فإنها»، والتصويب من «الذريعة».

(٦) كذا في جميع النسخ، وفي «الذريعة»: «لما».

مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَوَاجِبٌ كَوُجُوبِهِ؛ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَى إِزَالَةِ ضَرُورَاتِهِ سَبِيلٌ إِلَّا بِأَخْذِ^(١) تَعَبٍ مِنَ النَّاسِ فَلَا بُدَّ أَنْ يُعَوِّضَهُمْ تَعَبًا لَهُ^(٢)، وَإِلَّا كَانَ ظَالِمًا؛ فَمَنْ تَوَسَّعَ فِي تَنَاوُلِ عَمَلٍ غَيْرِهِ فِي مَأْكَلِهِ وَمَلْبَسِهِ وَمَسْكَنِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَعْمَلَ لَهُمْ عَمَلًا بِقَدْرِ مَا يَتَنَاوَلُهُ مِنْهُمْ، وَإِلَّا كَانَ ظَالِمًا لَهُمْ، فَصَدُّوا إِفَادَتَهُ أَوْ لَمْ يَقْصِدُوهَا.

وَمَنْ أَخَذَ مِنْهُمْ الْمَنَافِعَ وَلَمْ يُعْطِهِمْ نَفْعًا، فَإِنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِرِ اللَّهِ تَعَالَى فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٢]، وَلَمْ يَدْخُلْ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٧١].

(١) في هامش (ب): «إِلَّا بِأَخْفٍ» منسوبة إلى نسخة.

(٢) كذا في جميع النسخ، وفي «الذريعة»: «من عمله».

[ذم المسالك التي تركن إلى البطالة]

ولهذا ذم من يدعي التصوف فيتعطل عن المكاسب، ولا يكون له علم يؤخذ منه، ولا عمل صالح في الدين يقتدى^(١) به، بل يجعل همّه غاذية بطنه وفرجه؛ فإنه يأخذ منافع الناس ويضيّق عليهم معاشهم^(٢)، ولا يرذّ إليهم نفعاً، فلا طائل^(٣) في أمثالهم إلا أن يكذبوا الماء ويغفلوا الأسعار، انتهى^(٤).

وقال الجنيد رحمه الله^(٥): إذا رأيت الفقير يطلب السماء فاعلم أن فيه بقية من البطالة، والله لا يحب الرجل البطال^(٦).

(١) في (ب): «يقتدى» وكتب تحتها: «يقتدى».

(٢) في هامش (ب): «معاشهم».

(٣) في (ب): «خير».

(٤) «الذريعة إلى مكارم الشريعة» للراغب الأصفهاني (ص ٢٦٨). ومن أمثلة ما تحرف في مطبوعتها:

«غارية بطنه» و«يكذبوا المشارع»!

(٥) هو الجنيد بن محمد بن الجنيد، أبو القاسم البغدادي الخزاز، حلاه ابن الأثير بقوله: إمام الدنيا في زمانه. توفي سنة (٢٩٧هـ). ترجمته في: «طبقات الصوفية» للسلمي (٢١)، و«وفيات الأعيان» لابن خلكان (١ / ٣٧٣)، و«الكامل» لابن الأثير (٦ / ٦١١).

(٦) انظر: «عوارف المعارف» للشهرزادي (٢ / ١٩). والسماع: هو ما تُحسّ الأذن وتسمعه من ذكر وأشعار. وعرفه الكلاباذي في «التعرف لمذهب أهل التصوف» (ص ١٧٨): «استجمام من تعب الوقت، وتنفس لأرباب الأحوال، واستحضار الأسرار لذوي الأشغال». وأضحى عند المتأخرين: النغم والتطريب بإنشاد قصائد المدح والغزل لقصد إصلاح القلوب واستجلاب الأحوال، أو للاحتراف والارتزاق واكتساب الجاه؛ ويكون أحياناً بآلة ووتر، وأحياناً نغمًا موزونًا مجردًا عنها. وانظر: «معجم اصطلاحات الصوفية» للكاشاني (ص ٢٠٣)، و«موسوعة مصطلحات التصوف الإسلامي» لرفيق المعجم (ص ٤٧٧).

فَإِنَّ مَنْ تَعَطَّلَ وَتَبَطَّلَ فَقَدْ انْسَلَخَ مِنَ الْإِنْسَانِيَّةِ، بَلْ مِنَ الْحَيَوَانِيَّةِ، وَصَارَ مِنْ جِنْسِ الْمَوْتَى؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ خُصَّ الْإِنْسَانُ بِالْقُوَى الثَّلَاثِ لِيَسْعَى فِي فَضِيلَتِهَا: فَإِنَّ فَضِيلَةَ الْقُوَّةِ الشَّهَوَانِيَّةِ تُطَالِبُهُ بِالْمَكَاسِبِ الَّتِي تُنْمِيهِ، وَفَضِيلَةَ الْقُوَّةِ الْعَصَبِيَّةِ تُطَالِبُهُ بِالْمُجَاهَدَاتِ الَّتِي تَحْمِيهِ، وَفَضِيلَةَ الْقُوَّةِ الْفِكْرِيَّةِ تُطَالِبُهُ بِالْعُلُومِ الَّتِي تَهْدِيهِ^(١)؛ فَحَقُّهُ أَنْ يَتَأَمَّلَ قُوَّتَهُ وَيَسِيرَ^(٢) قَدْرَ مَا يُطِيقُهُ^(٣)، فَيَسْعَى بِحَسَبِهِ لِمَا يُفِيدُهُ السَّعَادَةَ، وَيَتَحَقَّقُ أَنَّ اضْطِرَابَهُ سَبَبٌ وَصُولُهُ مِنَ الدُّلِّ إِلَى الْعِزِّ، وَمِنَ الْفَقْرِ إِلَى الْغِنَى، وَمِنَ الضَّعَةِ إِلَى الرَّفْعَةِ، وَمِنَ الْخُمُولِ إِلَى النِّبَاهَةِ^(٤).

قال بُزْجُجْمَهْرُ^(٥): مَنْ تَخَلَّقَ بِالْكَسَلِ فَلْيَنْسَلِّ عَنْ سَعَادَةِ الدَّارَيْنِ.

وَكَانَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَتَعَوَّذُ بِاللَّهِ مِنَ الْكَسَلِ؛ وَيَقُولُ: «رَحِمَ اللَّهُ أَمْرًا أَرَى مِنْ نَفْسِهِ تَجَلْدًا»^(٦).

(١) في هامش (ب): «تهويه».

(٢) (ب): «فيه ويسير» بدل «قوته ويسير».

(٣) في عموم النسخ: «ويسير قدر ما يطيقه»، والمثبت من «الذريعة» وهو البق بالسياق، وفي (ل): «ويسير قدر ما تطيقه»، وأشار في الهامش إلى أن «يسير» نسخة.

(٤) ملخصاً من «الذريعة» للراغب (ص ٢٦٩).

(٥) «بُزْجُجْمَهْرُ»: هكذا ضبطه ابن مكي الصِّقْلِيُّ في «تثقيف اللسان» (ص ١٠٨)، والزيدي في «التاج»

(٥ / ٤٢٢): «بُزْجُجْمَهْرُ». وهو: بزرجمهر بن البختكان، وزير أنوشروان والمدير لأمره، كان رجلاً

حكيمًا عالمًا، من حكماء الفرس، يُنسب إليه الكثير من الحكم والأمثال، وله ذكر في مصادر في

الأدب الفارسي كـ «الشاهنامة». ترجمته في: «المتنظم» لابن الجوزي (٢ / ١٣٦)، و«مروج

الذهب» للمسعودي (١ / ٢٠٩).

(٦) لا أصل له بهذا اللفظ، والمقصود ما ورد في حديث عمرة القضاء الذي أخرجه ابن جرير في «تاريخه» (٣ / ٢٣) - وأصله في «الصحيحين» - قال النبي ﷺ: «رَحِمَ اللَّهُ أَمْرًا أَرَاهُمْ الْيَوْمَ مِنْ نَفْسِهِ =

وكان أبو مسلم الخراساني^(١) في مبادئ خروجه يُنشدُ هذا البيت: [البسيط]

فلا أُوخِرُ شُغْلَ الْيَوْمِ عَنْ كَسَلٍ إِلَى غَدٍ، إِنَّ يَوْمَ الْعَاجِزِينَ غَدٌ

ومما أدركته أبصارُ البصائر، وأهدته ألسنةُ الأوايل، إلى أَسْمَاعِ الْآوَاخِر،
وَحَمَلَتْهُ بَطُونُ الدَّفَاتِر، مِنْ نُطْفِ مِيَاهِ الْمَحَابِر، أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي مُلُوكِ الْأُمَمِ وَمُقَدِّمِيهَا
مَنْ مَلَأَ الْقُلُوبَ لِرَعِيَّتِهِ^(٢) فَرَقًا وَوَجَلًا، وَكَشَفَ عَنْ وَجْهِهِ وَلايَتِهِ صَدَأَ الْعَقْلَةِ وَجَلًا،
مِثْلَ أَرْدَشِيرَ بْنِ بَابِكِ السَّاسَانِيِّ^(٣) الَّذِي كَانَ مَمَّنْ يُضْرَبُ بِهِ الْمَثَلُ.

وَمِنْ كَلَامِهِ الْمَنْظُومِ عَلَى أَحْسَنِ النِّظَامِ، الْمُنَاسِبِ لِهَذَا الْمَقَامِ: شَهِدَ الْجُهْدُ
أَحْلَى مِنْ عَسَلِ الْكَسَلِ^(٤)، يَعْنِي: أَنَّ الشَّهْدَ الْحَاصِلَ بِالْجُهْدِ أَحْلَى مِنَ الْكَسَلِ

= قُوَّةٌ، وفي إسناده شيخ الطبري ابنُ حُميد وهو ضعيف، والحسن بن عُمارة متروك كما قال أحمد
ومسلم وأبو حاتم والدارقطني، انظر: «ميزان الاعتدال» للذهبي (٧٤٥٣) و(١٩١٨)؛ كما رواه ابن
هشام في «سيرته» (٣٧١ / ٢) من طريق ابن إسحاق قال: «حدثني من لا آئهم، عن ابن عباس...»،
وفي إسناده مبهم.

- (١) عبد الرحمن بن مسلم الخراساني، صاحب الدعوة العباسية في خراسان ومؤسس دولتها، وكان
فاتكًا شجاعًا، ذا رأي وعقل، وتديب وحزم، راويةً للشعر، حتى قال فيه المأمون: «أجل ملوك
الأرض ثلاثة: الإسكندر، وأزدشير، وأبو مسلم الخراساني»، قتله أبو جعفر المنصور بالمدائن سنة
(١٣٧هـ). ترجمته في: «تاريخ بغداد» للخطيب (٥٣٠٥)، و«وفيات الأعيان» لابن خلكان (٣٧٢).
- (٢) (ب): «ملا قلوب الرعية»، وأشار في الهامش أن المثبت من نسخة.
- (٣) أول ملوك الفرس الساسانيين، ولد بإصطخر أواخر القرن الثاني، واستولى على فارس وخراسان
والعراق، وأقر له الملوك بالطاعة، وكان من أهل العقل والمعرفة والدهاء، ونصفه المصادر
العربية والفارسية بالحكيم والقوي، توفي سنة (٢٤١م). ترجمته في: «تاريخ الأمم والملوك»
للطبري (٣٧ / ٢)، و«مروج الذهب» للمسعودي (١٨٦ / ١).
- (٤) ذكرها المُنَاوِي في «التيسير»: (٢١٤ / ١).

٥

الشَّيْبِ بِالْعَسَلِ^(١) فِي مَيْلِ النَّفْسِ إِلَيْهِ وَالتَّيْذِذِ بِهِ، فَالْأَوَّلُ فِي الْمَالِ وَإِضَافَتُهُ لِمُلَابَسَةِ^(٢) السَّيْبِيَّةِ، وَالثَّانِي فِي الْحَالِ وَإِضَافَتُهُ مِنْ قَبِيلِ إِضَافَةِ الْمُشْبَّهِ بِهِ إِلَى الْمُشْبَّهِ، كُلَّجَيْنِ الْمَاءِ.

وَمِمَّا تُنْسَجُ^(٣) عَلَى هَذَا الْمِنْوَالِ، مِنْ أَحَاسِنِ الْمَقَالِ، قَوْلُ مَنْ قَالَ: رَاحَتِي فِي جِرَاحَةِ رَاحَتِي^(٤).

وَاعْلَمْ أَنَّ الْبَطَالََةَ تُبْطِلُ الْهَيْئَاتِ الْإِنْسَانِيَّةَ، فَإِنَّ كُلَّ هَيْئَةٍ بَلْ كُلُّ غُضْوٍ تُرِكَ اسْتِعْمَالُهُ يَبْطُلُ، كَالْعَيْنِ إِذَا غُمِّضَتْ، وَالْيَدِ إِذَا عُطِّلَتْ؛ وَلِذَلِكَ وَضِعَتِ الرِّيَاضَاتُ فِي كُلِّ شَيْءٍ؛ وَلَمَّا جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى لِلْحَيَوَانِ قُوَّةَ التَّحَرُّكِ، لَمْ يَجْعَلْ لَهُ رِزْقًا إِلَّا بِسَعْيٍ مَا مِنْهُ^(٥)، لِثَلَا يَتَعَطَّلَ فَائِدَةٌ مَا جَعَلَ لَهُ مِنْ قُوَّةِ التَّحَرُّكِ؛ وَلَمَّا جَعَلَ لِلْإِنْسَانِ قُوَّةَ الْفِكْرِ^(٦)، تَرَكَ مِنْ كُلِّ نِعْمَةٍ أَنْعَمَهَا عَلَيْهِ جَانِبًا يُصْلِحُهُ هُوَ بِفِكْرِهِ، لِثَلَا تَبْطُلَ فَائِدَةُ الْفِكْرِ، فَيَكُونَ وَجُودُهَا عَبَثًا.

(١) (ب): «العسل الشبيه بالكسل» وأشار بين السطور إلى الصيغة الأخرى، وصحَّحها من نسخة.

(٢) (ص): «الملابسة».

(٣) (ط): «يُنْسَج».

(٤) وما أَجْمَلَ قَوْلَ ابْنِ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَقَدْ أَجْمَعَ عَقْلَاءُ كُلِّ أُمَّةٍ عَلَى أَنَّ النِّعِمَ لَا يُدْرِكُ بِالنِّعَمِ، وَأَنَّ مَنْ أَثَرَ الرَّاحَةَ فَاتَتْهُ الرَّاحَةُ، وَأَنَّ بِخَسْبِ رُكُوبِ الْأَهْوَالِ وَاحْتِمَالِ الْمَشَاقِّ تَكُونُ الْفَرَحَةُ وَاللَّذَّةُ، فَلَا فَرَحَ لِمَنْ لَا هَمَّ لَهُ، وَلَا لَذَّةَ لِمَنْ لَا صَبْرَ لَهُ، وَلَا نَعِيمَ لِمَنْ لَا شِقَاءَ لَهُ، وَلَا رَاحَةَ لِمَنْ لَا تَعَبَ لَهُ؛ بَلْ إِذَا تَعَبَ الْعَبْدُ قَلِيلًا، اسْتَرَاحَ طَوِيلًا، وَإِذَا تَحَمَّلَ مَشَقَّةَ الصَّبْرِ سَاعَةً، قَادَهُ لِحَيَاةِ الْأَبَدِ، وَكُلُّ مَا فِيهِ أَهْلُ النِّعَمِ الْمُقِيمِ، فَهُوَ صَبْرٌ سَاعَةً، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، وَكُلَّمَا كَانَتِ النَّفْسُ أَشْرَفَ وَالْهَيْمَةُ أَعْلَى، كَانَ تَعَبُ الْبَدَنِ أَوْفَرَ، وَحِظُهُ مِنَ الرَّاحَةِ أَقْلَ»، «مِفْتَاحُ دَارِ السَّعَادَةِ» (٢/ ١٥).

(٥) (ب): «يسعى منه»، و(ص): «ما سعى منه».

(٦) (ب) و(ص) و(ل) و(ع): «للإنسان الفكرة».

وتأمل حال^(١) مريم عليها السلام، وقد جعل لها من الرطب ما كفاها مؤنة الطلب، وفيه أعظم معجزة، فإنه لم يخلها من أن أمرها بهزها، فقال الله تعالى: ﴿وَهَزَى إِلَيْكَ بِجَنَاحِ النَّخْلَةِ تُسْقِطُ عَلَيْكَ رُطْبًا جَنِيًّا﴾ [مريم: ٢٥].

وقد أخذ بعضهم منه إشارة إلى أن الرزق من الله تعالى، ولكنه مسبب تسبباً^(٢) عادياً بالطلب من العبد، ومباشرة^(٣) أسبابه، فقال^(٤): [الطويل]

ألم تر أن الله قال لمريم: وهزي إليك الجذع تساقط الرطب
ولو شاء أجنى^(٥) الجذع من غير هزه إليها، ولكن كل شيء له سبب
وعن أبي الأسود الدؤلي^(٦): [الوافر]

وليس الرزق عن طلب حيث ولكن ألقى ذلوك في الدلاء

(١) (ب) و(ط): «في حال».

(٢) (ص): «تسبباً».

(٣) (ص): «وبفكرة».

(٤) البيتان في التمثيل والمحاضرة للثعالبي (ص ٢٦٩)، و«بهجة المجالس» لابن عبد البر (١/ ١٤٢) غير منسوين؛ ونسبهما المستعصي في «الدر الفريد» (٤/ ١٦٠) إلى البتديجي.

(٥) (ب): «أجنى».

(٦) ظالم بن عمرو بن سفيان، الدؤلي الكنانى، واضع علم النحو، وأول من نَقَطَ المصاحف في قول؛ ولد قبل الهجرة بسنة، وهو من سادات التابعين، روى له البخاري ومسلم، وكان علوي الرأي؛ توفي سنة (٦٩هـ). ترجمته في: «طبقات النحويين واللغويين» للزبيدي (ص ٢١)، و«وفيات الأعيان» لابن خلكان (٥٣٥)، و«تقريب التهذيب» لابن حجر (٧٩٤٠).

والبيتان في «ديوانه» (ص ١٦٠)، و«المذكر والمؤنث» لابن الأنباري (١/ ٤٦٦). والحمأة: الطين الأسود.

تَجِيءُ بِمِلْءِهَا^(١) طَوْرًا وَطَوْرًا تَجِيءُ^(٢) بِحَمَاءٍ وَقَلِيلٍ مَاءٍ
وقد وَرَدَ فِي الْخَبَرِ عَنْ خَيْرِ الْبَشَرِ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: يَا عَبْدِي! حَرِّكَ
يَدَكَ أَنْزِلْ عَلَيْكَ الرِّزْقَ»^(٣)، وَكَوْنُ حَرَكَةِ الْعَبْدِ^(٤) مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لَا يُنَافِي طَلَبَهَا مِنْهُ^(٥)،
كَيْفَ وَهُوَ مَأْمُورٌ بِهَا؟! وَحَقِيقَةُ الْأَمْرِ الطَّلَبُ عَلَى مَا حَقَّقَ فِي مَوْضِعِهِ^(٦).

وَمِنْ هُنَا أَنْضَحَ وَجْهُ الْإِسْكَالِ فِي جَوَابِ الْمَسْأَلَةِ الْقَائِلَةِ: لَوْ قَالَ رَجُلٌ: (الرِّزْقُ
مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَكِنْ أَزْبَنْدَهُ جُنُبُشِ خَوَاهِدٍ)^(٧)، هَذَا شِرْكٌ، وَتَعْلِيلُهُ الَّذِي ذَكَرَهُ صَاحِبُ
«الْخُلَاصَةِ»^(٨) بِقَوْلِهِ: لِأَنَّ حَرَكَةَ الْعَبْدِ أَيْضًا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى^(٩)، لَا يُقَالُ: إِنَّمَا قَالَ هَذَا

(١) غَالِبُ النُّسخِ: «بِمِلْءِهَا»، وَالمُثَبَّتُ مِنْ (ب) وَالمُصَادِر.

(٢) (ب) وَ(ط): «يَجِيءُ» فِي الْمَوْضِعَيْنِ.

(٣) لَيْسَ بِحَدِيثٍ، وَقَدْ أوردَهُ المَاورِدِي فِي كِتَابِهِ «أَدَبُ الدُّنْيَا وَالدِّينِ» (ص ١٣١) مِنْ قَوْلِ سَفِيانِ
الثَّوْرِيِّ قَالَ: «مَكْتُوبٌ فِي التَّوْرَةِ: يَا ابْنَ آدَمَ.. حَرِّكَ يَدَكَ يُسَبِّبْ لَكَ رِزْقَكَ».

(٤) (ط): «الْيَدِ».

(٥) «مِنْهُ»: لَيْسَتْ فِي (ص).

(٦) رَاجِعُ أَوَّلِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ.

(٧) تَرَجَمْتُهَا: (الْحَرَكَةُ مِنَ الْعَبْدِ مَطْلُوبَةٌ)، وَانْظُرْ هَذَا الْحَكْمَ أَيْضًا فِي «الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ» (٢ / ٢٨١).

(٨) صَاحِبُ الْخُلَاصَةِ: هُوَ طَاهِرُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّشِيدِ الْبُخَارِيِّ، المَتَوَفَى سَنَةَ (٥٤٢ هـ)، شَيْخُ
الْحَنْفِيَّةِ بِمَا وَرَاءَ النَّهْرِ، مِنْ أَعْلَامِ الْمُجْتَهِدِينَ فِي الْمَسَائِلِ، لَهُ: «خُلَاصَةُ الْفَتَاوَى»، وَ«خَزَانَةُ
الرَّوَاغَاتِ»، وَ«نَصَابُ الْفَقْهِ». تَرَجَمْتُهُ فِي: «الْجَوَاهِرُ الْمُضِيَّةُ» لِلْقُرْشِيِّ (٦٩٣)، وَ«تَاجُ التَّرَاجِمِ»
لِابْنِ قَطْلُونِبَا (١١٧)، وَ«الْفَوَائِدُ الْبَهِيَّةُ» لِلْكُنَوِيِّ (٨٤)، وَانْظُرْ: «كَشْفُ الظُّنُونِ» لِحَاجِي خَلِيفَةَ (١ /
٧١٨)؛ لَكِنَّهُ نَقَلَ فِيهِ (١ / ٢٦٨) عِنْدَ التَّعْرِيفِ بِ«التَّارِخَانِيَّةِ» عَنْ مُصَنِّفِهَا أَنَّ اسْمَ «الْخُلَاصَةِ» يُطْلَقُ
عَلَى كِتَابٍ آخَرَ هُوَ: «شَرْحُ التَّهْذِيبِ»، وَأَنَّهُ مَتَى أُطْلِقَ «الْخُلَاصَةُ» فَالْمُرَادُ بِهَا «شَرْحُ التَّهْذِيبِ»، وَأَمَّا
الْمَشْهُورَةُ فَتُقَيَّدُ بِالْفَتَاوَى. قُلْتُ: وَالصَّوَابُ مَا قَدَّمْنَا، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٩) «خُلَاصَةُ الْفَتَاوَى» (ق ٢٦٥) مِنْ النُّسخَةِ الْخَطِيئَةِ الْمُحْفَظَةِ بِالمَكْتَبَةِ الْأَزْهَرِيَّةِ بِرَقْمِ =

شِرْكٌ، لَأَنَّ الْقَوْلَ بِاسْتِعَانَةِ اللَّهِ تَعَالَى بِالْعَبْدِ الْمَفْهُومِ مِنَ الْكَلَامِ الْمَرْقُومِ: تَشْرِيكُهُ لِلَّهِ تَعَالَى فِي الْخَلْقِ. لَأَنَّا نَقُولُ: قَدْ عَرَفْتَ فِيمَا سَبَقَ أَنَّ لَهُ مَحْمَلًا آخَرَ لَا خَلَلَ فِيهِ أَصْلًا، وَالْأَصْلُ فِيمَا لَهُ وَجُوهٌ أَحَدُهَا إِلَى الصَّوَابِ: أَلَّا يُقَدَّمَ عَلَى التَّخْطِئَةِ فَضْلًا عَنِ التَّكْفِيرِ! ثُمَّ إِنَّ التَّلْعِيلَ مُوجِبُهُ الْخَطَأُ لَا الشَّرْكَ!

[تحرير مفهوم التوكل]

وإِيَّاكَ أَنْ تَتَوَهَّمَنَّ أَنَّ الْأَمْرَ الْوَارِدَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩] بِالتَّوَكُّلِ الَّذِي مَرَجَعُهُ إِلَى كِلَةِ الْأَمْرِ إِلَى مَالِكِهِ، وَالتَّعْوِيلُ عَلَى وَكَالَتِهِ يَسْتَلْزِمُ النَّهْيَ عَنِ التَّوَسُّلِ بِالْكَسْبِ وَأَسْبَابِهِ، لَأَنَّ التَّوَكُّلَ^(١): إِسْقَاطُ الْأَسْبَابِ عَنْ حَيْزِ الْإِعْتِدَادِ بِهَا وَالْاعْتِمَادِ عَلَيْهَا، وَالْإِسْتِظْهَارُ بِادِّخَارِ الذَّخَائِرِ؛ لَا إِسْقَاطُهَا عَنْ حَيْزِ الْإِمْدَادِ^(٢) عَلَى الْوَجْهِ الْمُعْتَادِ.

وقد أشار النبي عليه الصلاة والسلام إلى أَنَّ التَّوَكُّلَ لَيْسَ التَّعَطُّلُ، بَلْ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ التَّوَسُّلِ بِنَوْعٍ مِنَ السَّبَبِ، حَيْثُ قَالَ: «لَوْ تَوَكَّلْتُمْ عَلَى اللَّهِ حَقَّ التَّوَكُّلِ لَرَزَقْتُمْ^(٣) كَمَا تُرَزَّقُ الطَّيْرُ، تَغْدُو خِمَاصًا وَتَرَوْحُ بِطَانًا»^(٤)، فَإِنَّ الطَّيْرَ تُرَزَّقُ بِالطَّلَبِ وَالسَّعْيِ.

فَإِنْ قُلْتَ: مَا تَقُولُ فِي قَوْلِي مَنْ قَالَ: [الرَّجَزُ]

= (٢٦٧٨٩/١٩٥٠).

(١) زاد في (ب): «مِنَ الْعَبْدِ».

(٢) (ص) و(ط): «الْإِمْدَادُ».

(٣) (ب): «الرَّزَقْتُمْ»، وفي هامشها: «الرُّزْقَتُمْ»، وكلاهما وردت به الروايات الصحيحة.

(٤) أخرجه بأسانيد صحيحة أحمد في «المسند» (٢٠٥)، والترمذي (٢٣٤٤) وقال: حسن صحيح.

وابن ماجه (٤١٦٤)، من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

الرِّزْقُ مَقْسُومٌ فَلَا تَرْحَلْ لَهُ وَالْمَوْتُ مَحْتُومٌ فَلَا تَوَجَلْ بِهِ^(١)
وَمَنْ قَالَ:

رِزْقُ ثُو بَرْتُو زِثُو عَاشِقُ تَرَسْتُ رَوِ تَوَكَّلْ كُنْ مَلَرَزَانِ بَاوَدَسْتُ
كَرْتُو نَشْتَابِي بِيَايِدِ بَرِ دَرْتُ وَزْتُو بَشْتَابِي دَهْدِ دَرِ سَرْتُ^(٢)
وَمَنْ قَالَ: نَصِيْبُكَ يُصِيْبُكَ.

وَمَنْ قَالَ:

دَرِي أَنْ غَلَّهْ كِه بَسِيْمُودَه كَشْتُ رَنْجَسَه مَشُوجُون قَلَمِ آسُودَه كَشْتُ^(٣)
قُلْتُ: الْقَوْلُ مَا قَالَتْ حَذَامُ، وَالْكَلَامُ الْمَنْقُولُ عَنْ فُحُولِ الْأَعْلَامِ، لَا يُعَارِضُ
الْخَبَرَ الْمَرْوِيَّ عَنْ خَيْرِ الْأَنَامِ؛ إِذَا جَاءَ نَهْرُ اللَّهِ، بَطَلَ نَهْرُ مَعْقِلٍ^(٤).

(١) (ص): «فَلَا تَدْخُلْ لَهُ، وَالْمَقْتُ مَخْتُومٌ». (ل): «تَوَجَّلْ». وفي رسالة «الشفاء» لطاشكُتْبَري زاده (ص ١٤): «فَلَا تَعَجَّلْ بِهِ».

(٢) ترجمتها: «رِزْقُكَ عَاشِقُ لَكَ أَكْثَرَ مِنْ عَشْقِكَ لَهُ، تَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَلَا تَذْهَبْ لِأَجَلِهِ بَعِيداً... إِذَا لَمْ تَعَجَّلْ مِنْ أَجَلِهِ يَأْتِي بِابِكَ بِنَفْسِهِ، وَإِذَا عَجَلْتَ فِي طَلَبِهِ أَوْجَعْتَ رَأْسَكَ».

(٣) ترجمتها: «لَا تُتَوَبَّعْ نَفْسُكَ، فَقَدْ كَتَبَ الْقَلَمُ مَا قَدَّرَ لَكَ».

(٤) مَثَلٌ مَعْرُوفٌ ذَكَرَهُ السَّيْدَانِي فِي «مَجْمَعِ الْأَمْثَالِ» (١ / ٨٧). وَمَعْقِلٌ هَذَا هُوَ ابْنُ يَسَارِ الْمُزَنِّي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَكَانَ نَهْرُهُ بِالْبَصْرَةِ. يُنْظَرُ: «مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ» لِيَاقُوت (٥ / ٣٢٣)؛ وَالْمَثَلُ يُطْلَقُ عَلَى الشَّيْءِ الَّذِي النَّفْعُ الْعَمِيمُ بِالْمَوَازَنَةِ مَعَ مَا يَنْخَصِرُ نَفْعُهُ، فَإِذَا جَاءَ الْكَلَامُ الرَّبَّانِيُّ بَطَلَتْ فَصَاحَةُ الْعَرَبِ، قَالَ الثَّعَالِبِيُّ فِي «ثَمَارِ الْقُلُوبِ فِي الْمَضَافِ وَالْمَنْسُوبِ» (ص ٣٠): «مِنْ أَمْثَالِ الْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ: إِذَا جَاءَ نَهْرُ اللَّهِ بَطَلَ نَهْرُ مَعْقِلٍ، وَإِذَا جَاءَ نَهْرُ اللَّهِ بَطَلَ نَهْرُ عِيسَى. وَنَهْرُ مَعْقِلٍ بِالْبَصْرَةِ، وَنَهْرُ عِيسَى بِبَغْدَادٍ، وَعَلَيْهِمَا أَكْثَرُ الضُّبَاغِ الْفَاحِشَةِ وَالْبَسَاتِينِ التَّرْهَةِ بِبَغْدَادٍ؛ وَإِنَّمَا يَرِيدُونَ بِنَهْرِ اللَّهِ: الْبَحْرَ وَالْمَطَرَ وَالسَّيْلَ، فَإِنَّهَا تَغْلِبُ سَائِرَ الْمِيَاهِ وَالْأَنْهَارِ، وَتَطْمُحُ عَلَيْهَا؛ وَلَا أَعْرِفُ نَهْرًا مَخْصُوصًا بِهَذِهِ الْإِضَافَةِ سِوَاهُمَا».

[الكلام على إهداء الثواب والانتفاع بعمل الغير]

وإذ قد فرغنا مما شرعنا فيه، فلنختِمْ المقالة^(١) في هذه الرسالة بتفسير ما تقدّم ذكره في مقام الاستدلال من قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩]، على وجه يقتضيه^(٢) الدراية، ويُضيه^(٣) الرواية، وتقرير^(٤) ما ينحلُّ به الإشكال، ويضمحلُّ به^(٥) القيل والقال.

ولنقدّم أمام الكلام مُقدِّمة لا بُدَّ من تقديمها على الشروع في تحقيق المقال في هذا المقام، وهي: أنه يجوز للمؤمن أن يجعل ثواب عمله لغيره، صلاة كان أو صياماً، أو حجاً، أو صدقة، أو قراءة، أو غير ذلك.. عند أبي حنيفة رحمه الله وأصحابه، وأحمد بن حنبل، ومن تابعهم من الأئمة المجتهدين.

وقد روي في صحيح البخاري ومسلم: «أن النبي عليه السلام ضحى بكبشين أملحين: أحدهما عن نفسه، والآخر عن أمته»^(٦). أي: جعل ثوابه لهم.

(١) (ب): «المقال».

(٢) (ل): «يقتضيه».

(٣) (ب): «ويرتضيه»، وفي هامشها: «ويُضيه» منسوباً إلى نسخة.

(٤) (ص): «وتحريه».

(٥) «به»: ليست في: (ص) و(ل).

(٦) الذي في «الصحيحين»: أن النبي ﷺ: «ضحى بكبشين أملحين أقرنين، ذبحهما بيده، وسَمَّى وكَبَّر، ووضع رجله على صفاحهما» البخاري (٥٥٦٥) ومسلم (١٩٦٦)، وأما الشقة فقد رويت بسياقين مختلفين: أحدهما: ما أخرجه أحمد (٢٧١٩٠) والبيهزار (٣٨٦٧) بسند ضعيف عن أبي رافع رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ إذا ضحى اشترى كبشين سميين أقرنين أملحين، فإذا صلى وخطب الناس أتى بأحدهما وهو قائم في صلاة فذبحه بنفسه بالمُدية، ثم يقول: «اللهم هذا عن أمتي جميعاً ممن شهد لك بالتوحيد وشهد لي بالبلاغ»، ثم يؤتى بالآخر فيذبحه بنفسه =

وَذَكَرَ عَبْدُ الْحَقِّ صَاحِبُ «الْأَحْكَامِ»^(١) فِي «الْعَاقِبَةِ»^(٢): رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْمَيِّتُ فِي قَبْرِهِ كَالْغَرِيقِ، يَنْتَظِرُ دَعْوَةَ تَلْحَقُهُ مِنْ ابْنِهِ أَوْ أَخِيهِ أَوْ صَدِيقٍ لَهُ، فَإِذَا لَحِقَتْهُ كَانَتْ»^(٣) أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا»^(٤).

وَرَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ: «مَنْ مَرَّ عَلَى الْمَقَابِرِ فَقَرَأَ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ إِحْدَى عَشْرَةَ مَرَّةً»^(٥)، ثُمَّ وَهَبَ أَجْرَهَا لِلْأَمْوَاتِ، أُعْطِيَ مِنَ الْأَجْرِ بَعْدَ (٦) الْأَمْوَاتِ»^(٧).

= ويقول: «هذا عن مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ»؛ وَالْآخِرُ: مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٨١٠) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٥٢١) بِسَنَدٍ صَحِيحٍ لغيره عن جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْأَضْحَى بِالْمُصَلَّى، فَلَمَّا قَضَى خُطْبَتَهُ نَزَلَ مِنْ بَيْنِهِ وَأَتَانِي بِكَبْشٍ، فَذَبَحَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ، وَقَالَ: «بِاسْمِ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، هَذَا عَنِّي وَعَمَّنْ لَمْ يُضَحَّ مِنْ أُمَّتِي».

(١) «الْأَحْكَامُ الْكُبْرَى» وَ«الْوَسْطَى» وَ«الصَّغْرَى» لِعَبْدِ الْحَقِّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَزْدِيِّ، الْأَنْدَلُسِيِّ الْإِسْبِيلِيِّ، الْمَالِكِيِّ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْخَرَّاطِ (ت: ٥٨١هـ).

(٢) «الْعَاقِبَةُ فِي ذِكْرِ الْمَوْتِ» (ص: ٢١٦).

(٣) جَمِيعُ النُّسخِ: «كَانَ»، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «شُعْبِ الْإِيمَانِ» لِلْبَيْهَقِيِّ.

(٤) حَدِيثٌ مُتَكَرِّرٌ: أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الشَّعْبِ» (٧٥٢٧)، وَفِي إِسْنَادِهِ مُحَمَّدُ بْنُ جَابِرِ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ، قَالَ الذَّهَبِيُّ: لَا أَعْرِفُهُ، وَخَبْرُهُ مُتَكَرِّرٌ جَدًّا. انْظُرْ: «مِيزَانُ الْأَعْتَدَالِ» (٧٣٠٠)، وَ«اللِّسَانُ» لِابْنِ حَجَرٍ (٣٣٩)؛ وَلَهُ طَرُقٌ أُخْرَى كُلُّهَا مَعْلُولَةٌ.

(٥) كَذَا فِي (ل) وَهُوَ صَوَابُ الرِّوَايَةِ، وَبَاقِي النُّسخِ: «عَشْرَ مَرَّاتٍ».

(٦) (ص): «عِدَّة».

(٧) حَدِيثٌ مُوَضَّوعٌ: أَخْرَجَهُ الْخَلَالُ فِي «فَضَائِلِ سُورَةِ الْإِخْلَاصِ وَمَا لِقَارِئُهَا» (٥٤)، وَأَبُو بَكْرِ

النَّجَّادُ فِي «سُنَنِهِ»، وَالْقَاضِي أَبُو يَعْلَى، وَالدَّارَقُطْنِيُّ فِيمَا عَزَاهُ إِلَيْهِمُ الشَّمْسُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ

ابْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْمُقَدَّسِيِّ فِي «الْكَلَامِ عَلَى وَصُولِ الْقِرَاءَةِ لِلْمَيِّتِ» ص: ٢٢١؛ وَفِي إِسْنَادِهِ عَبْدُ اللَّهِ

ابْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَامِرٍ الطَّائِي وَأَبُوهُ: كَذَّابَانِ. وَهَذَا الْحَدِيثُ مِنْ نَسْخَةٍ قَالَ عَنْهَا الذَّهَبِيُّ: =

وَرَوَى الْحَافِظُ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ»^(١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ:
يَمُوتُ الرَّجُلُ وَيَدْعُ^(٢) وَلَدًا، فَتَرْفَعُ لَهُ دَرَجَةٌ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ مَا هَذَا؟ فَيَقُولُ:
اسْتَغْفَارُ وَلَدِكَ لَكَ^(٣).

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَا كَانُوا لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة:
١١٣]. وَيُفْهَمُ مِنْ هَذَا أَنَّ اسْتَغْفَارَهُمَ لِلْمُؤْمِنِينَ مُفِيدٌ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا
الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ [الحشر: ١٠] دَلٌّ عَلَى أَنَّ هَذَا الدُّعَاءَ يَنْفَعُهُمْ.
وَأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ شَفِيعٌ مُشَفَّعٌ يَوْمَ الْمَحْشَرِ، يَتَّبِعُ بِشَفَاعَتِهِ عَصَاةَ
الْمُؤْمِنِينَ.

وَأَنَّ الْعُلَمَاءَ قَدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْمُسْلِمَ يُؤْجَرُ عَلَى الْأَمْرِ وَالْأَعْرَاضِ، حَتَّى
الشُّوْكَةَ يُشَاكُّهَا، يُرْفَعُ لَهُ بِهَا دَرَجَةٌ، وَيُحْطَ بِهَا عَنْهُ خَطِيئَةٌ^(٤).

= «موضوعة باطلية، ما تنفك عن وضعه أو وضع أبيه». انظر: «ميزان الاعتدال» (٤٢٠٠)،
و«اللسان» لابن حجر (١٠٩٧).

قلت: وقد توبع من كذاب مثله، فأخرجه القزويني في «التدوين في أخبار قزوين»، وفي
إسناده داود بن سليمان الغازي: كذاب وضاع أيضًا. انظر: «الميزان» (٢٦٠٨)؛ قال السخاوي
في «الأجوبة المرضية» (١/ ١٦٩): «ولو أن لهذا الحديث أصلًا لكان حجة في موضع التزاع،
ولارتفع الخلاف».

(١) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» لأبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري
الرازي اللالكائي (ت: ٤١٨هـ) (٢١٧١).

(٢) (ب): «ويَدْعُ له»، و(ع): «ولده».

(٣) رواه أحمد (١٠٦١٠)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٣٦)، وابن ماجه (٣٦٦٠) بسند حسن.

(٤) (ص) و(ع): «درجته.. خطيئته».

وإذا تقررَ هذا فنقولُ: لا يجوزُ أن يكونَ معنى القولِ المذكورِ^(١) ما هو الظاهرُ منه المتبادرُ إلى الفهم، من أنه لا ينفعُ الإنسانَ إلا عمله، كما لا يضره إلا عمله، لأنه منقوضٌ من وجوهٍ نبهتُ^(٢) عليها آنفاً.

بل المعنى - والله أعلم -: لا أجرُ للإنسانِ إلا أجرُ عمله، كما لا وزرَ له إلا وزرُ عمله. على تقديرِ المضاف، أو على طريقةِ المجاز؛ وما يصلُ إلى الإنسانِ في الصورةِ المذكورة ليس من قبيلِ الأجرِ على العمل، فلا يردُّ النقضُ بها^(٣).

(١) أي: قوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩].

(٢) (ب): «تنبهت»، وفي هامشها: «نبهت» منسوبةً إلى نسخة.

(٣) في مسألة انتفاع الميت بفعل غيره: من المألوف أن يختلف قولُ أهل العلم في مثل هذه المسائل تبعاً لاختلافهم في فهم النصوص، وخلاصة القول في هذه المسألة: أن الأصل في ثواب أعمال العباد أن يكون لفاعلها، أما ما أهدى فاعله ثوابه لغيره فيختلف باختلاف العمل، إذ رُخص في بعض أنواعه بالنص، واختلف في أنواعٍ أخرى، وبيان ذلك:

١. ذهب علماء أهل السنة والجماعة إلى أن للإنسان أن يجعل ثواب ما فعله من عبادة لغيره، وهذا محل اتفاق في العبادات غير البدنية المحضة كالصدقة، والدعاء، والاستغفار، والوقف عن الميت، وبناء المسجد عنه، والحج عنه، إذا فعلها وجعل ثوابها للميت؛ ولا فرق في ذلك كله بين أن يؤدبه قريبٌ أو غريب، لعموم الأدلة، وما خُصَّ الولد الصالح بالذكر إلا لقربه من الميت؛ قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ [الحشر: ١٠]، وقال جل شأنه: ﴿وَأَسْتَغْفِرُ لَكُمْ أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [محمد: ١٩]، ودعاء النبي ﷺ لكل ميتٍ صلى عليه.

٢. واختلفوا في العبادات البدنية المحضة: فقال الحنفية والحنابلة: له أن يجعل ثواب عبادته لغيره، سواء صحَّت فيها النيابة أم لم تصح، كالصلاة والتلاوة ونحوها مما لا تجوز فيها النيابة، وقالوا: وزدت أحاديثٌ صحيحة مستفيضة في هذا الشأن، من صوم وحج ودعاء واستغفار.. وهي: عبادات بدنية، وقد أوصل الله نفعها إلى الميت، وكذلك ما سواها، من ذلك ما روي أن النبي ﷺ «ضُحِيَ بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ».

وقال مالك والشافعي في مذهبه الجديد: يجوز جعلُ ثواب العمل للغير في الصدقة والعبادة المالية =

= وفي الحج، ولا يجوز في غيره من الطاعات كالصلاة والصوم وقراءة القرآن ونحوها، لقوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩]؛ لكن المتأخرون من الشافعية ذهبوا إلى أن ثواب القراءة يصل إلى الميت، ووافقه على ذلك حشد من المالكية كما سيأتي.

٣. فأما قراءة القرآن للميت وإهداء ثوابها له فللعلماء فيها قولان:

القول الأول: أن ثواب القراءة يصل إلى الميت، وهذا مذهب الحنفية والحنابلة وجمهور السلف وجماعة من أصحاب الشافعي، وغيرهم، قال ابن عابدين نقلاً عن «البدائع»: «لا فرق بين أن يكون المجموع له ميتاً أو حياً، والظاهر أنه لا فرق بين أن يتوَيَّ به عند الفعل للغير أو يفعلَه لنفسه ثم بعد ذلك يجعل ثوابه للغير»، بل زعم على وصوله الإجماع السكوتي، قال الإمام أحمد: «الميت يصل إليه كل شيء من الخير، للنصوص الواردة فيه، ولأن المسلمين يجتمعون في كل عصر، ويقرؤون، ويهدون لموتاهم من غير تكبير، فكان إجماعاً»، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، وقد انتصر له في غير موضع من كتبه، وتابعه على ذلك تلميذه ابن القيم، وحجته عدم ورود النهي، وأنه يقاس على ما أخبر الشارع بانتفاع الأموات بها، ويلوغهم ثوابها إذا أُهدي إليهم، كالدعاء والصدقة والصوم والحج، يقول رحمه الله: «أما القراءة والصدقة وغيرهما من أعمال البر، فلا نزاع بين علماء السنة والجماعة في وصول ثواب العبادات المالية كالصدقة والعق، كما يصل إليه أيضاً الدعاء والاستغفار والصلاة عليه صلاة الجنائز والدعاء عند قبره؛ وتنازعوا في وصول الأعمال البدنية كالصوم والصلاة والقراءة، والصواب أن الجميع يصل إليه.. وهذا مذهب أحمد، وأبي حنيفة، وطائفة من أصحاب مالك، والشافعي. وأما احتجاج بعضهم بقوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩] فيقال له: قد ثبت بالسنة المتواترة وإجماع الأمة أنه يُصلَّى عليه ويُدعى له ويُستغفر له، وهذا من سعي غيره، وكذلك قد ثبت ما سلف من أنه يتنفع بالصدقة عنه والعق، وهو من سعي غيره؛ وما كان من جوابهم في موارد الإجماع فهو جواب الباقيين في مواقع النزاع؛ وللناس في ذلك أجوبة متعددة، لكن الجواب المحقق في ذلك أن الله تعالى لم يقل: إن الإنسان لا يتنفع إلا بسعي نفسه، وإنما قال: ﴿لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾، فهو لا يملك إلا سعيه ولا يستحق غير ذلك، وأما سعي غيره فهو له، كما أن الإنسان لا يملك إلا مال نفسه ونفع نفسه، فمال غيره ونفع غيره هو كذلك للغير، لكن إذا تبرع له الغير بذلك جاز؛ وهكذا إذا تبرع له الغير بسعيه نفعه الله بذلك، كما ينفعه بدعائه له والصدقة عنه، وهو يتنفع بكل ما يصل إليه من كل مسلم، سواء كان من أقاربه أو غيرهم، كما يتنفع بصلاة المُصلِّين عليه ودعائهم له عند قبره».

انظر: «حاشية ابن عابدين» (٢/ ٢٤٣)، و«المغني» لابن قدامة (٢/ ٥٦٨)، و«الفتاوى الكبرى» (٣/ ٦٣)، =

و«الروح» لابن القيم (ص ١١٧)، و«المبدع في شرح المقنع» لابن مفلح (٢/ ٢٨١).

القول الثاني: أنه لا يصل، وهذا هو المشهور من مذهب الإمام الشافعي، لعدم ورود النص المجوز للقراءة عن الميت، وقد ذهب إلى هذا القول طائفة من المحققين المعاصرين، لكن حكى الإمام النووي في «المجموع» (٥/ ٣١١) عنه وجهًا بوضوئه فقال: «يُسْتَحَبُّ لِلزَّائِرِ أَنْ يَقْرَأَ مِنَ الْقُرْآنِ مَا تيسَّرَ ويدعو لهم عَقِبَهَا. نصَّ عليه الشافعي وأتفق عليه الأصحاب»، قلت: وهذا مذهب الشافعي القديم، واختاره جماعة من أئمة المذهب منهم ابن الصلاح والمحب الطبري وغيرهما، وعليه عمل الناس، قال سليمان الجمل: «ثواب القراءة للقارئ، ويحصل مثله أيضًا للميت لكن إن كانت بحضرته، أو بنيته، أو يجعل ثوابها له بعد فراغها على المعتمد في ذلك».

وذهب المتقدمون من المالكية إلى كراهة قراءة القرآن للميت وعدم وصول ثوابها إليه، لكن المتأخرون على أنه لا بأس بقراءة القرآن والذكر وجعل الثواب للميت، ويحصل له الأجر، وقال ابن هلال في «نوازل»: «الذي أفتى به ابن رشد وذهب إليه غير واحد من أئمتنا الأندلسيين: أن الميت يتفجع بقراءة القرآن الكريم، ويصل إليه نفعه ويحصل له أجره إذا وهب القارئ ثوابه له، وبه جرى عمل المسلمين شرقًا وغربًا، ووقفوا على ذلك أوقافًا، واستمرَّ عليه الأمرُ منذ أزمانٍ سالفة». وجاء في «النوازل الصغرى» للوزاني المالكي (١/ ١٦٩): «وأما القراءة على القبر فنصَّ ابن رشد في الأجوبة، وابن العربي في «أحكام القرآن» له، والقرطبي في «التذكرة»، على أنه يتفجع بالقراءة - أعني الميت - سواء قرأ على القبر أو قرأ في البيت وبعث الثواب له»، ونقله عن كثيرين من أئمة المالكية كأبي سعيد بن لب، وابن حبيب، وابن الحاجب، واللخمي، وابن عرفة، وابن المواق، وغيرهم.

وانظر: «مغني المحتاج» للشربيني (٣/ ١١٠)، و«حاشية الجمل على شرح المنهج» (٤/ ٦٧)، و«المعيار المعرب» للونشريسي (١/ ٣٢١)، و«حاشية الدسوقي على الشرح الكبير» (١/ ٤٢٣). قلتُ ختامًا: والمتصفح لكتب السير والتراجم يرى عمل السلف على ذلك، وتتأبَّع الأئمة عليه من غير تكبر، بما في ذلك السادة الحنابلة وأصحاب الحديث، ويُخبرنا الحافظ الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٥٤٧) في ترجمة أبي جعفر الهاشمي الحنبلي (ت: ٤٧٠ هـ) شيخ حنابلة عصره أنه: «دُفِنَ إلى جانب قبر الإمام أحمد، ولزم الناس قبره مدة، حتى قيل: نُحْتِمُ على قبره عشرة آلاف تحنمة».

وأما الذي ذكره الإمام البيضاوي في «تفسيره» بقوله: أي: كما لا يؤخذ بذنب الغير، لا يُثابُ بفعله، وفي الأخبار: «أَنَّ الصَّدَقَةَ وَالْحَجَّ يَنْفَعَانِ الْمَيِّتَ»، فليكون الناوي له كالتائب عنه^(١). فمع ما في تعليقه من الضعف الظاهر، لا يندفع به الإشكال بخلافه كما لا يخفى.

والحمد لله وحده، والصلاة على من لا نبي بعده^(٢)

= ومن أهم التأليف المفردة في هذا الباب:

- هدية الأحياء للأموات، وما يصل إليهم من النفع والثواب على ممر الأوقات، لشيخ الإسلام علي ابن أحمد الهكاري (ت: ٤٨٦هـ).
- «الصلوات من الأحياء إلى الأموات» لتقي الدين عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي (ت: ٦٠٠هـ). (خ)
- «انتفاع الأموات بإهداء التلاوات والصدقات وسائر القربات»: للإمام الفقيه الشيخ أبي إسحاق إبراهيم بن المظفر الحربي الموصلي الحنبلي، المعروف بابن البرني (ت: ٦٢٢هـ).
- «الرحمات الواصلة إلى الأموات» لصدر الدين محمد بن إبراهيم بن إسحاق المناوي (ت: ٨٠٤هـ). (خ)
- «الكواكب النيرات في إثبات وصول الحسنات المهداة إلى الأحياء والأموات» لسعد الدين بن محمد ابن الديري الحنفي (ت: ٨٦٧هـ).
- «قرة العين بالثواب الواصل للميت والأبوين» للحافظ المؤرخ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت: ٩٠٢هـ).
- «إفادة الطلاب بأحكام القراءة على الموتى ووصول الثواب» لمحمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل (ت: ١٢٩٨هـ).
- «إسعاف المسلمين والمسلمات بجواز القراءة ووصول ثوابها إلى الأموات» لمحمد العربي التبانى المغربى (ت: ١٣٩٠هـ).
- «توضيح البيان لوصول ثواب القرآن» للعلامة عبد الله بن الصديق الغماري (ت: ١٤١٣هـ).

(١) «تفسير البيضاوي» (٥/ ١٦١).

(٢) الختم بالدعاء في (ب) فقط.

فصل فی بیان احوال و سیرت
و صفات و مناقب و کرامات
و شایسته های آن بزرگوار

و کرامات و شایسته های آن

و کرامات و شایسته های آن

و کرامات و شایسته های آن
و کرامات و شایسته های آن
و کرامات و شایسته های آن

و کرامات و شایسته های آن

و کرامات و شایسته های آن

و کرامات و شایسته های آن

و کرامات و شایسته های آن

و کرامات و شایسته های آن

و کرامات و شایسته های آن

و کرامات و شایسته های آن